وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاربعاء
التاريخ :	١٤-٧-٢٠٢١

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرومي لمهلهل المضف: لا بلاغات ولا معلومات عن «وثائق بنما»

| كتب فرحان الشمري |

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، إن النيابة العامة بكتابها رقم (م.ن.ع/ 204 س/ 2021) بتاريخ 10/2/2021 ، ذكرت أنه ليس لديها أي بلاغات أو معلومات عن «وثائق بنما».وأوضح الرومي، في رده على سؤال للنائب مهلهل المضف، إن الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» قامت على الفور برصد تلك الأخبار الصحافية التي تتضمن شبهات جرائم فساد، وقامت بإجراء البحث والتحري والتقصي عن هذه الوقائع، إلا أنها لم تتحصل على مصادر أو وثائق موثوقة تستند إليها الهيئة في مباشرة اختصاصها للوقوف على مدى ارتكاب شبهات إحدى جرائم الفساد التي تختص بالتحقيق فيها.

عبدالله الرومي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٥	١٥٢١٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكد جهود الوزارة في حماية الأموال العامة

حمد جابر العلي: تعاون تام مع «نزاهة» عند اكتشاف جريمة فساد

| كتب ناصر المحيسن |

مشهراً سيف العدالة ضد أي تجاوزات على أموال الدولة، ومعلناً بشفافية عن آلية محاربة الفساد المالي والإداري، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، أن «وزارة الدفاع قامت بمحاربة الفساد وحماية الأموال العامة، وملاحقة من سولت له نفسه بإهدارها أو الاستيلاء عليها أو تسهيل ذلك، سواء على الصعيد المالي أو الإداري، وذلك من خلال التعاون التام مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، في حال ما إذا انكشف للوزارة في أي مرحلة من مراحل العقد جريمة من جرائم الفساد وتزويدها بكافة المعلومات والمستندات اللازمة لتقوم بدورها المفوض به قانونيا».

وفي رده على سؤال برلماني للنائب فرز الديحاني، في شأن خطة وزارة الدفاع والجهات التابعة للوزير في محاربة الفساد المالي والإداري، وعدد من الأسئلة ذات الصلة، أرفق العلي ردّ وزارة الدفاع، بتأكيد قيامها «بدورها الكشف على أي مخالفة تدخل في نطاق وحيز هذه المخالفات، وإحالتها إلى قطاع الشؤون القانونية أو هيئة القضاء العسكري، والتي تقوم بدورها بإجراء التحقيق الإداري اللازم بهذا الشأن، فإذا ما كان هناك شبهة وقوع جريمة يتم رفع الأمر إلى جهة الاختصاص بالوزارة، وإحالة المتهمين أو الموضوع حسب الأحوال إلى الجهات المختصة بالدولة وبالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع بهذا الخصوص».

وأشار العلي إلى أن الوزارة تقوم بموافاة لجنة حماية الأموال العامة التي تم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء، بشكل دوري وبواقع كل ستة أشهر، بتقرير مفصل بما تم في شأن البلاغات المقدمة من الوزارة بهذا الخصوص.

وعن القضايا التي صدرت فيها أحكام ضد الوزارة والجهات التابعة لها خلال السنوات الخمس الماضية، أرفقت الوزارة حصرا للأحكام القضائية المنفذة عليها منذ عام 2017 وحتى العام الحالي، كما أرفقت كشفين بالقضايا الخاصة بالمال العام والتي تم إحالتها إلى النيابة العامة، مشيرة إلى أنه يوجد مكتب التفتيش والتدقيق المنشأ بالقرار الوزاري رقم 165 لسنة 2017 والذي يختص بالمتابعة والتفتيش.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٣	١٥٢١٧

الجريدة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

شبهات إتجار بالبشر تحيل «تعاونيات» إلى النيابة!

● جلبت عشرات الوافدين من الخارج وتعمّدت عدم تسليمهم العمل لديها

● «القوى العاملة» أوقفت ملفات بعضها لضبط عمالة مسجلة عليها تعمل لدى الغير

جورج عاطف

الجمعيات باتت روافد لتفريخ العمالة السائبة إلى سوق العمل

على وقع قرار وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية، د. مشعان العتيبي، إحالة 9 مجالس إدارة جمعيات تعاونية إلى النيابة العامة، على خلفية تجاوزات مالية وإدارية رصدتها فرق المراقبة والتفتيش في قطاع التعاون، فجّرت مصادر مطلعة في الوزارة مفاجأة من العيار الثقيل بشأن طبيعة المخالفات المحررة بحق بعض هذه المجالس، التي تمثّلت في وجود شبهات اتجار بالبشر، عبر استقدام هذه الجمعيات عشرات العمالة الوافدة من الخارج، ثم تعمّد عدم تسليمها العمل لديها، لتنضمّ "التعاونيات"، بذلك، إلى روافد تفريخ العمالة السائبة إلى سوق العمل، في مؤشر يقرع ناقوس الخطر، منبّهاً إلى ضرورة "فلترة" عمالتها والتدقيق الجاد على تصاريح الاستقدام الصادرة عنها.

ووفقا للمصادر، فإنّ اللجان المشكلة من قبل الوزارة على بعض هذه "التعاونيات" لمراجعة أعمالها وحساباتها اكتشفت جملة مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية، ومنها الجسيمة التي صنّفت، وفق تقارير المفتشين، بأنها تحمل شبهات اتجار بالبشر، ومنها إصدار بعض الجمعيات تصاريح عمل من الخارج لمئات الوافدين دون الحصول على موافقة الوزارة المسبقة، فضلا عن رصد بعض الوافدين الذين يعملون في أماكن متفرقة بعدما دخلوا البلاد عن طريق تصاريح عمل بالجمعيات.

زيادات مالية مصطنعة

وذكرت المصادر أنه ضمن المخالفات الجسيمة المحررة، والخاصة بشبهات الاتجار بالبشر، رصد مئات الموظفين في بعض الجمعيات، وفق عيّنة عشوائية، تختلف مسمياتهم الوظيفية عن الحقيقية في تلك الجمعيات، فضلا عن الاختلاف الكبير بين الرواتب الشهرية التي يتقاضونها والمسجلة في أذونات عملهم، والتي جاءت مصطنعة ومرتفعة جداً مقارنة بالفعلية، مما يرتب على ذلك منحهم مزايا مالية وإدارية غير مستحقة، وتكبد الدولة أعباء مالية إضافية بطرق ملتوية.

وبيّنت أنه لوحظ خلال مراجعة كشوفات الـ "آر. جي" وإقامات عمالة بعض الجمعيات عدم وجود بعضهم على رأس العمل لا بأفرع الجمعية ولا بالأنشطة المستثمرة، مشيرة إلى أنه عقب التحقق من الأمر تبيّن أن أعدادهم تتجاوز 150 شخصا في بعض الجمعيات، حيث طالبت لجان المراجعة بضرورة تقديم تقرير مفصل عن إقامات هذه العمالة، وتحديد فترات وجودهم على ملف الجمعيات.

وأضافت أن "مسؤولي بعض تلك الجمعيات أكدوا عدم القدرة على توفير هذا التقرير، نظراً لوقف ملف الجمعيات من قبل الهيئة العاملة للقوى العاملة، وإمهاره بالرمز 72 جراء ضبط مفتشيها بعض عمالة الجمعية يعملون لدى الغير، في مخالفة صارخة للقوانين المنظمة لسوق العمل".

مشعان العتيبي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٣	٤٧٨٣

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أنكر للمحكمة 3 تهم مؤكداً تحدثه كرجل وطني ناصحاً لا مسيئاً في ظل ما تعانيه البلاد من فساد

الساير لـ «الجنايات»: الكويت تهمني أكثر من السجن.. ومقام صاحب السمو «خط أحمر» لا يمكن التعدي عليه

الشاعر جمال الساير

المحامي مشاري النويف

مهند الساير ود.عبيد الوسمي وأنور الرشيد والمحامي هاني حسين ود.بدر الملا وبندر الخيران أمام قاعة محاكمة الساير

عبدالكريم أحمد

قررت محكمة الجنايات أمس إخلاء سبيل الشاعر جمال الساير بلا ضمان، وأرجأت محاكمته بدعوى مخالفة قانوني أمن الدولة الداخلي ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلى 5 أكتوبر المقبل للاطلاع على الملف وتصويره.

وتخللت جلسة أمس، وهي الأولى لمحاكمة الساير، سؤال هيئة المحكمة له حول ارتكابه ثلاث تهم هي: الإساءة إلى مسند الإمارة، وإشاعة أخبار كاذبة، وإساءة استعمال الهاتف، بيد أنه أنكرها جميعا، مقررا أنه تحدث كرجل وطني ناصحا لا مسيئا.

وقال الساير للمحكمة «لا يمكن أن أتعدى على مقام صاحب السمو.. فسموه خط أحمر ورمز يحظى بتقدير ومحبة كل الكويتيين، وأسرتي كحال بقية الأسر الكويتية موالية لأسرة الحكم وتكن لها كل التقدير والولاء والانتماء منذ القدم». وأشار الساير إلى أنه تحدث من باب النصح نظرا لما تعانيه البلاد من فساد لا يمكن السكوت عنه، لافتا إلى أن حديثه كان واجبا وطنيا حرص من خلاله على مصلحة الكويت، حيث قال «الكويت تهمني وتعنيني أكثر من السجن».

وصرح وكيل الساير، المحامي مشاري النويف لـ «الأنباء»، بأن قرار المحكمة يؤيد الحريات ويأتي تأكيدا على ما ذكره سابقا أن ما قام به موكله لا يتعدى كونه تعبيرا عن آرائه المحبة للوطن والحريصة على مصلحته بعيدا عن الاتهامات التي أسندت إليه. وأشار النويف إلى أن صدور قرار المحكمة بإخلاء سبيل موكله بلا ضمان يؤكد براءة ساحة موكله، لاسيما أن الأصل بالمتهم هو البراءة وفقا لقاعدة «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، مضيفا أنه سيقدم خلال الجلسات المقبلة دفوعا تؤكد براءته.

وحضر جلسة أمس إلى جانب الساير عدد من الناشطين بالإضافة إلى النواب د.عبيد الوسمي ومهند الساير ود.بدر الملا والنائب الأسبق صالح الملا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٩	١٦٢٢١

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الجنايات» غرّمته مليوناً و5983 ديناراً.. وألزمته بضعف المبلغ

السجن 10 سنوات لمحامٍ خدع 19 مواطناً بالاستثمار

المحكمة: المتهم رغب في الثراء السريع وجمع المال دون أن يبالي بما أخذ من حلال أم من حرام

عبدالكريم أحمد

أدانت محكمة الجنايات محاميا كويتيا بواقعة نصب عقاري وغسيل أموال، حيث قضت غيابيا بحبسه لمدة عشر سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه مليونا و5983 دينارا وإلزامه بما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة ومقدارها مليونان و11 ألفا و966 دينارا لعدم ضبطها بسبب مصادرتها.

وذكرت المحكمة التي عقدت برئاسة المستشار عبدالله العثمان، في حكمها بإدانة المتهم، أنه رغب في الثراء السريع وجمع المال من دون أن يبالي بما أخذ من حلال أم من حرام، مضيفة: «لقد سولت له نفسه الأمارة بالسوء وأغواه شيطانه وزين له عمله في ضالته المنشودة فاستغل عمله بصفته مالك شركة عقارية بالتدليس على المجني عليهم والاستيلاء على أموالهم».

المستشار عبدالله العثمان

الخير والشر

وأضافت المحكمة: «أن حرية إرادة المتهم تعني حرية الاختيار بين الخير والشر، فكانت نية التوجه إلى الشر لديه هي الغالبة، ووقعت الجريمة قواما ونتيجة، حيث رام إلى ارتكابها أيا كان سبيل ذلك، وغاضا الطرف عن النتائج المترتبة عليها، وهو على هذه الحال يستحق العقوبة ردعا لأشباهه ممن تزين لهم نزواتهم سلوك الدرب ذاته، دون رأفة».

غسيل أموال

وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهم أنه في غضون الفترة من 2013/1/1 حتى 2019/10/24 بدائرة أمن الدولة، ارتكب جريمة غسل أموال بمبلغ مليونين و11 ألف و966 دينارا بأن تعمد حيازتها واكتسابها مع علمه بأنه تحصل عليها من النصب العقاري، وقام بتجميع هذه الأموال من المجني عليهم بذريعة الاستثمار في المجال العقاري لدى شركته العقارية وإيداعها في حساباته الشخصية لدى ثلاثة بنوك محلية، وإجراء تحويلات داخلية وخارجية على تلك الحسابات على أنها تستخدم بالاستثمار العقاري بغرض تمويه وإخفاء المصدر غير المشروع.

حوارات تلفزيونية

وكان 19 مواطنا قد أقاموا شكاوى ضد المتهم الذي كان يظهر كمحام في حوارات تلفزيونية مع قنوات رسمية وخاصة، مبينين أنه أعلن عن فتح باب الاستثمار في المجال العقاري لدى شركته عبارة عن شراء وحدات سكنية بعقارات في منطقة صباح السالم، وأبرم معهم عقودا لبيعهم تلك الوحدات، إلا أنه امتنع عن التنفيذ لتصرفه في تلك الوحدات لآخرين، وتمكن بتلك الوسيلة الاحتيالية من الاستيلاء على أموالهم المذكورة والتي قام بواسطتها بعملية غسيل أموال. وأضاف المدعون أنهم تبين لهم أن المتهم غادر البلاد خلال العام 2019 هاربا إلى إحدى الدول الأوروبية القريبة، وأنهم أيقنوا بتعرضهم لعملية نصب عندما راجعوا إدارة السجل العقاري وتأكد لهم عدم وجود أي عقارات باسم شركته بعد تصرفه بجميع العقارات التي كانت مسجلة باسم شركته عن طريق ابنته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٩	١٦٢٢١

الجريدة

احكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الأوقاف»: إلغاء تعيين مدير الدراسات لـ «الفروانية» بحكم قضائي

محمد راشد

علمت "الجريدة" من مصادر مطلعة أن المحكمة الإدارية قضت بحكم نهائي (التمييز)، بإلغاء قرار تعيين مدير إدارة الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن لمحافظتي الفروانية والجهراء.

وأكدت مصادر أن قرار المحكمة جاء تأكيدا لقرارها السابق قبل عدة أشهر، وذلك بعدم أحقية الموظف المعني بمنصب مدير إدارة، خصوصا أنه غير مستوفٍ للشروط المطلوبة لشغل هذا المنصب، وأهمها عدم تدرّجه في التسلسل الوظيفي لتولّي مسؤولية مدير إدارة، مشيرة إلى أن قرار المحكمة جاء متوافقا بشكل قاطع مع قرار وزير الأوقاف الأسبق فهد الشعلة الذي خاطب ديوان الخدمة المدنية حينها بعدم أحقية المذكور بالمنصب الإشرافي وإلغاء القرار، ومخالفا لقرار الوزير السابق د. فهد العفاسي.

وبينت أن هذه المخالفة سبق أن طالب ديوان المحاسبة المسؤولين في وزارة الأوقاف بتصحيحها وإلغاء قرار التعيين، إلا أن الوزارة خاطبت مجلس الخدمة في محاولة لاستثناء الموظف المعني من التدرج الوظيفي، حتى يتسنى له البقاء مديرا للإدارة، الأمر الذي رفضه ديوان المحاسبة، خصوصا مع تأكيده وجود مخالفات أخرى تدخل ضمن اختصاصات الديوان، وهي الأمور المالية المترتبة على المنصب، وذلك في رصدها والمطالبة بتصحيحها.

وأضافت أن ترقية الموظف إلى مدير إدارة تعد مخالفة للضوابط والشروط الخاصة بشغل الوظائف الإشرافية دون التدرج فيها حسن النظام التعليمي، وهو 20 سنة خدمة للشهادة التربوية، و21 سنة للشهادة الشرعية، وفق ما جاء في خطاب ديوان المحاسبة، لافتة إلى أن المحكمة أكدت إلغاء قرار تعيين الموظف مديرا لإدارة الدراسات الإسلامية لمحافظتي الفروانية والجهراء، إلغاء مجردا، حسب الأسباب المذكورة في حيثيات الحكم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٣	٤٧٨٣

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

البغلي: حكم محكمة النقض بالقاهرة بإبطال تنفيذ حكم تحكيم دولي لـ«ديبكو» مُستغرب

مصر وافقت على تحكيم دولي وبعد صدور التحكيم لصالح «ديبكو» لجأت لمحاكمها لتصدر حكماً بخلاف ما وافقت عليه

«ديبكو» حازت حكماً دولياً نهائياً وبات غير قابل للنقض لصالحها تدفع بموجبه الحكومة المصرية تعويضات 500 مليون دولار

تناقلت وسائل الاعلام المصرية صدور حكم ابطال تنفيذ حكم دولي صادر لصالح شركة دمياط الدولية للموانئ (ديبكو) في مصر وللمزيد حول موضوع الحكم وتأثيره على المناخ الاستثماري في جمهورية مصر العربية قال فاضل عبدالله البغلي رئيس مجلس ادارة العضو المنتدب لشركة ديبكو ان شركة ديبكو شركة مساهمة مصرية مقفلة تعمل بنظام المناطق الحرة وتساهم بها مجموعة من كبريات الشركات الملاحية والاستثمارية مثل شركة كي جي ال الدولية للموانئ مع شركة (سي ام ابه سي جي ام) الخط الفرنسي الأكبر في فرنسا، وشركة الملاحة الصينية (كوسكو)، وشركة الملاحة العربية المتحدة بالاضافة الى شركة جي أي كابيتال وآخرين وهيئة ميناء دمياط التابعة لوزارة النقل المصرية.

في أواخر عام 2015 وكما تنص البنود الخاصة بطرق حل النزاعات بعقد الالتزام المبرم في عام 2005 مع هيئة ميناء دمياط المملوكة من قبل وزارة النقل المصرية لبناء وتشغيل محطة حاويات جديدة ضخمة بميناء دمياط اختصمت شركة ديبكو الحكومة المصرية ممثلة في هيئة ميناء دمياط عن طريق محكمة غرفة التجارة الدولية (أي سي سي) ومقرها باريس بسبب الفسخ غير القانوني والجائر لعقد الالتزام وحازت في فبراير 2020 شركة ديبكو على حكم دولي نهائي ونافذ وغير قابل للطعن لصالحها ضد هيئة ميناء التابعة للحكومة المصرية والذي بموجبه تدفع الحكومة المصرية ممثلة بهيئة ميناء دمياط التابعة لوزارة النقل تعويضات تقدر 500 مليون دولار أميركي شاملة فوائد التأخير وكذلك رفضت محكمة غرفة التجارة الدولية جميع مطالب هيئة ميناء دمياط كما نص منطوق الحكم الدولي.

وعلى اثر ذلك الحكم الدولي قامت هيئة ميناء دمياط برفع قضية أمام المحاكم المصرية تطلب فيها ابطال الحكم في جمهورية مصر العربية وصدر حكم من محكمة استئناف القاهرة في أوائل عام 2021 برفض طلب هيئة ميناء دمياط واعتبر الحكم نافذا في مصر الا ان هيئة ميناء دمياط بعد رفض طلبها بإبطال تنفيذ الحكم من قبل محكمة الاستئناف فقد طعنت عليه امام محكمة النقض في القاهرة تطلب به الوقف الفوري لتنفيذ الحكم الدولي الصادر لصالح شركة ديبكو وابطاله في جمهورية مصر العربية فلم تستجب محكمة النقض ابتدأ لطلب الإيقاف الفوري لتنفيذ حكم محكمة الغرفة التجارية الدولية الا أنها وبعد أيام قليلة وتحديدا في 8 من شهر يوليو 2021 الحالي أصدرت حكما بابطال الحكم الدولي في مصر.

وأضاف البغلي ان حكم محكمة الغرفة التجارية الدولية الصادر لصالح شركة ديبكو هو حكم تجاري دولي نافذ ونهائي ومستند للقواعد والاتفاقيات الدولية وبنود العقد المبرم مع هيئة ميناء دمياط والمصادق عليه من قبل مجلس الوزراء المصري وحكم محكمة النقض، والذي لايزال قيد الدراسة من قبل محامو شركة ديبكو، يقتصر تأثيره على ابطال الحكم المصري في جمهورية مصر العربية.

وعلى اثر هذا التطور فان جميع الخيارات التي تنص عليها القواعد والقوانين الدولية وبنود الاتفاقيات الدولية لحماية الاستثمارات الأجنبية ذات الصلة والخاصة في تنفيذ أحكام التحكيم الدولي مفتوحة الآن أمام مساهمي شركة ديبكو لشروع في - بعد دراسة قانونية مستفيضة من قبل محامي الشركة - لتنفيذ الحكم في دول أخرى وعن طريق البنك الدولي والهيئات التابعة له لحماية مصالحها واستثماراتها في مصر التي تعرضت لقرارات جائرة ومخالفة للقوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة بين حكومات الدول ومنها حكومة جمهورية مصر العربية لتنظيم وتشجيع الاستثمارات فيما بينها.

كما نوه البغلي في نهاية حديثه الى أن هذا الحكم ومن قبله الفسخ غير القانوني لعقد الالتزام المبرم مع هيئة ميناء دمياط ستكون له آثار سلبية بالغة على مناخ الاستثمار في المشروعات الرأسمالية والبنى التحتية في مصر وسيكون عاملا طاردا لأي استثمارات أجنبية جديدة مصر في أمس الحاجة لها لتحسين الوضع الاقتصادي وضخ نقد أجنبي وخلق فرص عمل لمواطنيها ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بمصر وأضاف السيد البغلي ان ما لاحظناه مؤخرا ونتيجة الى صدور مثل هذه الاحكام والقرارات المتعسفة والجائرة و المتعارضة مع القواعد والاتفاقيات الدولية الخاصة بالاستثمارات الدولية دفعت وستدفع الدول الراغبة للاستثمار في مصر بعدم الموافقة على اعتماد المحاكم ومراكز التحكيم المصرية لحل النزاعات في عقود تكون جهات حكومية مصرية أحد أطرافها.

حكم محكمة الغرفة التجارية الدولية لصالح «ديبكو» حكم دولي نهائي

حكم النقض يقتصر تأثيره على إبطال تنفيذ الحكم المصري في مصر فقط

محكمة غرفة التجارة الدولية رفضت جميع مطالب هيئة ميناء دمياط كما نص منطوق الحكم الدولي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	٩	٤٣٣٩

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

القضاء يرفض طلب البرلمان تزويده بأدلة «رفع الحصانة» في قضية الانفجار

بيروت- الوكالات: أكد مصدر قضائي مطّلع أن المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار رفض طلبا نيابيا يرمي إلى تزويد البرلمان بمستندات وأدلة إضافية قبل اتّخاذ المجلس قرارا برفع الحصانة عن ثلاثة نواب ووزراء سابقين.

وتسبّب انفجار مروّع في الرابع من أغسطس عزته السلطات الى تخزين كميات هائلة من نيترات الأمونيوم بلا اجراءات وقاية بسقوط أكثر من مئتي قتيل وإصابة أكثر من 6500 عدا عن تدمير أحياء عدة. وفي مطلع يوليو طلب بيطار من البرلمان رفع الحصانة عن ثلاثة وزراء سابقين هم النواب علي حسن خليل(المال) غازي زعيتر (الأشغال) ونهاد المشنوق (الداخلية) «تمهيداً للادعاء عليهم والشروع بملاحقتهم» بـ«جناية القصد الاحتمالي لجريمة القتل» إضافة «إلى جنحة الإهمال والتقصير» لأنهم كانوا على دراية بوجود نيترات الامونيوم «ولم يتخذوا اجراءات تجنّب البلد خطر الانفجار». وإثر اجتماع عقدته هيئة مكتب المجلس مع لجنة الإدارة والعدل النيابية الجمعة، قال نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي لصحافيين إن الاجتماع انتهى «بوجوب طلب خلاصة عن الأدلة الواردة بالتحقيق وجميع المستندات والأوراق التي من شأنها إثبات الشبهات.. للتأكد من حيثيات الملاحقة».

وكشف مصدر قضائي أن المحقق العدلي «رفض طلب مجلس النواب الرامي الى تزويده بمستندات وأدلة تتعلق بالنواب علي حسن خليل وغازي زعيتر ونهاد المشنوق، الذين طلب بيطار رفع الحصانة النيابة عنهم». وكشف المصدر القضائي أن بيطار «أجاب على رسالة البرلمان اللبناني بأنه سلم المستندات التي يجب تسليمها، وأن المادتين 91 و98 من النظام الداخلي للمجلس النيابي توجب على أعضاء البرلمان رفع الحصانة عن النائب الملاحق قضائيا من دون تقديم الأدلة والمستندات التي لدى القاضي القيم على التحقيق».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٧-٢٠٢١	١٩	٤٣٣٩

وفيـــات

وفيات

فاطمة موسى حسين البلوشي زوجة أحمد خليفة ناصر البلوشي
50 عاما، شيعت، ت: 66632370

نبيلة أحمد عبدالله العيدان زوجة فهد عبدالوهاب الخضر
61 عاما، شيعت، ت: 55514112، 67767770، 97905350

عثمان سبتي جمعة زايد
64 عاما، شيع، ت: 99511898، 50456667

غنام نواف محمد الغنيم المطيري
11 عاما، شيع، ت: 94452655

جوزة هويج سعود العجمي زوجة فرحان هادي عايض العجمي
42 عاما، شيعت، ت: 99056552، 65899999

مريم علي المزيخي أرملة محمد إبراهيم الخضير
86 عاما، شيعت، ت: 66690007

آمنة عاشور محمد عابدين
40 عاما، شيعت، ت: 99525876

علي عطية محمد العطية
73 عاما، شيع، ت: 99000930